مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

تـــقـــديـر موقـــف

مصر: تشريح انقلاب عسكري عربي في القرن الحادي والعشرين

مركز الجزيرة للدراسات

1 سبتمبر/ أيلول 2013

Al Jazeera Centre for Studies
Tel: +974-44663454
jcforstudies@aljazeera.net
http://studies.aljazeera.net

المصدر (الجزيرة)

بالرغم من مرور ما يقارب الشهرين على انقلاب 3 يوليو/تموز، الذي أطاح بحكم الرئيس محمد مرسي ودستور 2012 ومجلس الشورى المنتخب، إلا أن مصر لا تزال تعيش مناخًا من القلق وفقدان اليقين السياسي والأمني. لم يستطع نظام 3 يوليو/تموز تحقيق الاستقرار الذي كان يأمله عند الإطاحة بالرئيس المنتخب، ولا توطيد شرعيته في وعي عموم المصريين؛ ولا استطاع كسب تأييد دولي ملموس.

فما الذي حدث يوم 3 يوليو/تموز؟ ولماذا؟ وكيف؟ وما هي المسارات المحتملة لمصر اليوم؟

المحيط الإقليمي والدولي

تشكّلت، تدريجيًا، منذ ما بعد انتصار الثورتين التونسية والمصرية ثلاث كتل قوة رئيسية في المشرق العربي-الإسلامي: كتلة مؤيدة لحركة الثورة والتغيير، تضم الدول التي نجحت فيها حركة الثورة والقوى السياسية المندرجة في مسار الثورة، ووجدت تعاطفًا وتأييدًا من تركيا وقطر؛ وكتلة تسعى لاستعادة الوضع الراهن السابق (status quo ante)، وتضم السعودية والإمارات وبعض دول الخليج الأخرى والأردن؛ وكتلة ذات طابع طائفي، تسعى للحفاظ على مكتسبات التوسع الجيو-سياسي التي حققتها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتضم إيران والعراق وسورية وحزب الله.

سلكت هذه الكتل سلوكًا معقدًا وليس كمحاور جيو-سياسية قاطعة. لم يرتبط أعضاؤها باتفاقيات، وتقاطعت مصالح بعضها البعض في أكثر من دائرة وحول أكثر من قضية. إيران، مثلاً، وجدت نفسها في صراع محتدم مع الدول المؤيدة للثورة السورية، ولكن حاجاتها الاقتصادية والدبلوماسية أجبرتها على المحافظة على علاقات حسنة مع تركيا، منفذ إيران الاقتصادي المهم، وقطر، التي تشاركها حقولاً للطاقة؛ وبالرغم من مخاوف السعودية من سياسة تركيا المؤيدة للثورات والتحول الديمقراطي، فإنها لا تخفي حاجتها لها لموازنة الدور الإيراني الإقليمي؛ وهكذا.

بيد أن هذه التقاطعات، لم تستطع أن تحجب الصراع المحتدم بين الكتل الثلاث. ثمة سببان رئيسان خلف بروز هذا التكتل الثلاثي واحتدام التدافع بين قواه:

1. **الأول**: ويتعلق بعاصفة حركة الثورة والتغيير العربية، التي لم تصل إلى دولة مفصلية في توازنات المشرق، مثل سورية، وحسب، بل بدا في العام الماضي أنها تكاد تعصف بكل المجال العربي. كما أبرزت هذه الحركة القوة الكامنة لتيار الإسلام السياسي العام، بتوجهاته الديمقراطية والسلمية وتخليه عن هدف الدولة الإسلامية المثير للجدل.
2. **الثاني**: أن المشرق العربي-الإسلامي شهد انسحابًا أميركيًا جزئيًا منذ تولي أوباما الحكم وإعلانه الاستراتيجية الأميركية الثانية بعد تلك التي تبناها بوش الابن في 2002، التي أكدت فيها إدارته على أن جدول الأولويات الأميركية العالمية تغير، وأن حوض الباسيفيك سيحتل موقع الصدارة في هذه الأولويات، بدلاً من الشرق الأوسط الكبير. ترك الانسحاب الأميركي الجزئي فراغًا ملموسًا دفع القوى الإقليمية الرئيسة لمحاولة أن تملأه بتحالفات إقليمية فعالة، تشترك في كل أو معظم الأهداف والطموحات والمخاوف.

خلال العام الممتد من صيف 2012 إلى الصيف الحالي، تفاقم الصراع بين الكتل الثلاث بفعل عدة تطورات؛ فمن جهة، ساعدت إمدادات محدودة للثوار السوريين على إيقاع ضربات مؤلمة بالنظام في دمشق، واشتعلت مظاهرات في محافظات الأغلبية السنية في العراق، وتدهور وضع حزب الله السياسي في المجال العربي-الإسلامي ليصل إلى الحضيض. ومن ناحية أخرى، برز التيار الإسلامي باعتباره القوة الأساسية في صفوف الثوار السوريين وفي الائتلاف الوطني السوري. في تونس، حافظ الإسلاميون على وضعهم القيادي في الائتلاف الحكومي، وعبروا واحدة من أكبر الأزمات التي واجهت البلاد منذ انتصار الثورة التونسية. وفي ليبيا، اهتز توازن الائتلاف الذي شكّله د. محمود جبريل، وفرض الثوار الليبيون قانون العزل السياسي الذي أعاد تشكيل الطبقة السياسية الليبية الجديدة لصالح الإسلاميين، وأصدقاء التكتل الأول.

بيد أن الانتصار الكبير للتكتل الأول الداعم للثورة والتغيير تحقق في مصر، ليس فقط لصعود مرسي إلى مقعد الرئاسة ووضعه، من ثم، نهاية سريعة لازدواج السلطة مع المجلس العسكري في أغسطس/آب 2012، ولكن أيضًا لأنه استطاع مواجهة أزمة الإعلان الدستوري في نوفمبر/تشرين الأول الماضي بقليل من الخسائر؛ وسرعان ما ساعدت حزمة من المساعدات والقروض القطرية-التركية-الليبية على إخراج المالية المصرية من عنق الزجاجة. وبالرغم من الجدل الصاخب الذي شهدته مصر خلال الشهور القليلة السابقة على 3 يوليو/تموز، فقد أشارت استطلاعات رأي غير معلنة، قامت بها عدة جهات رسمية وغير رسمية، إلى أن الإخوان المسلمين وحلفاءهم مرشحون لاحتلال موقع الكتلة الرئيسة في البرلمان المقبل، وأنهم سيحتفظون بحق تسمية رئيس الحكومة المنتخبة.

بكلمة أخرى، أوحت تطورات متلاحقة في العام الماضي إلى أن الكتلة الأولى في طريقها لأن تبرز باعتبارها الكتلة الجيو-سياسية الرئيسة في المشرق؛ مما سيؤهلها لأن تفرض توجهات المنطقة وخياراتها.

المهم، أنه وبالرغم من الانسحاب الأميركي الجزئي من المنطقة، فإن القلق انتاب أيضًا القوى الغربية، التي لا ترغب في رؤية الصراع يُحسم كلية لصالح الكتلة الأولى، ليس فقط لأن حسم الصراع لصالح جهة واحدة هو في حد ذاته ضار بالنفوذ الغربي، ولكن أيضًا لتوجهات الكتلة الأولى الاستقلالية وقاعدتها الشعبية الكبيرة التي تستطيع إسناد هذه التوجهات.

تجلّى صدام الكتل الثلاث في الشهرين الماضيين في عدة مواقع:

1. سورية: حيث دفعت إيران بقوات حزب الله بصورة صريحة وفجة لحماية النظام من السقوط، ومساعدته على استعادة سيطرته على منطقة الوسط الاستراتيجية. وحيث وضعت دول عربية كل ثقلها المالي والتسليحي، لدعم قوى الثورة السورية والتحكم في عملية التغيير السياسي بعد سقوط نظام الأسد.
2. العراق: عملت الضغوط والإغراءات السياسية، من جهة، والاستخدام الهائل للمال، من جهة أخرى، وتقديم بعض التنازلات الوقتية للأكراد، من جهة ثالثة، على إضعاف حركة الاحتجاج السنية، سيما بعد فصل سلطة الحكم الذاتي الكردية عن الحراك الشعبي السني.
3. بالرغم من أن حركة الاحتجاج التركية في ميدان تقسيم، التي انطلقت في مطلع يونيو/حزيران، بدأت لأسباب بيئية فعلاً، إلا أنه سرعان ما تدفقت إلى الاحتجاجات جموع شيعية وعلوية كبيرة، وجموع علمانية ترتبط بحزب الشعب. لعبت الجمعيات الشيعية والعلوية المرتبطة بإيران وسورية دورًا بارزًا في هذا الحشد، ولم تخفِ دوائر حزب الشعب منذ أكثر من عامين رفضها لسياسات أردوغان تجاه سورية وإيران. وسرعان من تحولت حركة الاحتجاج البيئي إلى حركة لإسقاط حكومة العدالة والتنمية.
4. وأخيرًا مصر، الجائزة الكبرى، حيث التُقطت مجموعة شبان صغيرة وغاضبة، باسم تمرد، تنشط منذ أكثر من ستة شهور، من قِبل رجال أعمال وسياسيين ورجال دولة سابقين وأجهزة دولة مناهضة للرئيس، لتصبح أداة للإطاحة بإدارة مرسي وحكومته، ووضع نهاية لسيطرة الإسلاميين الحثيثة على نظام الحكم.

في معظم الحالات السابقة، لم تلعب الولايات المتحدة الأميركية بالضرورة دورًا مباشرًا، ولكن الواضح أن مواقفها مالت لجهة تحجيم نفوذ ودور الكتلة الأولى، وليس بالضرورة إخراجها كلية من ساحة التدافع. ساندت الولايات المتحدة حكومة المالكي، وشجعت الأكراد على التفاهم معه؛ ولم تعارض تصاعد الدور السعودي في سورية، بل وربما شجعت عليه؛ وأبدت تعاطفًا مع محتجي ميدان تقسيم ووجهت انتقادًا لموقف أردوغان من حركة الاحتجاج؛ ومالت إلى جانب الانقلاب على مرسي، وتضغط حاليًا لعدم تحول البلاد إلى حكم عسكري وتشجع على أن يقوم النظام الانقلابي بالمصالحة مع الإخوان وليس الصدام الشامل معهم.

بنية الانقلاب

كان المصريون منقسمين قبل ثورة يناير/كانون الثاني 2011، وعادوا لانقسامهم بعد توافق الثورة القصير، وهم كذلك قبل الانقلاب على الرئيس د. محمد مرسي، وبعد الانقلاب عليه. والمقصود هنا بالانقسام الشرائح المسيسة، بما في ذلك الطبقة السياسية النشطة، حزبية كانت أو غير حزبية. وليس ثمة شك في أن عملية عزل الرئيس مرسي بقوة الجيش قد أُنجزت في لحظة تجل صارخ لهذا الانقسام، بعد أن فشلت مصر السياسية في تأسيس مساحة كافية من التوافق خلال العامين ونصف العام من الحياة الديمقراطية الحرة. ولكن ما شهدته مصر يوم 3 يوليو/تموز لم يكن نتيجة هذا الانقسام، ولا كانت القوى السياسية المناهضة لحكم مرسي، والشارع المؤيد لهذه القوى، من أطاح بالرئيس المنتخب. من عمل على إظهار مرسي خلال العام الأول من رئاسته بمظهر الرئيس الفاشل كان الدولة المصرية، وعندما استشعرت الدولة أن الرئيس، الغريب على مؤسستها وروحها وميراثها، يوشك على القبض على مفاصل القرار في هياكلها المختلفة، قررت التخلص منه. لم يكن تفاقم الانقسام السياسي في البلاد سوى لحظة مواتية لقرار الدولة إعادة فرض سيطرتها على مصر ما بعد ثورة يناير/كانون الثاني 2011.

ليس ثمة طريقة لتعريف مؤسسة الدولة الحديثة، التي بدأت في التشكل في أوروبا الغربية منذ النصف الثاني للقرن السابع عشر، ووصلت مرحلة نضجها الأولى في بدايات القرن التاسع عشر؛ وأخذت، من ثم، في الانتشار خارج النطاق الأوروبي باعتبارها النموذج الأكثر فعالية للدولة. تنبع صعوبة التعريف، أولاً، من أن كل الظواهر السياسية-الاجتماعية تبدو دائمًا أكثر غموضًا، ما إن نحاول تعريفها؛ وتنبع، ثانيًا، من أن الظواهر ذات التاريخ المتراكم تستعصي عادة على التعريف. في مطلع القرن العشرين، قدم ماكس فيبر تعريفه الشهير للدولة، الذي يستند إلى الارتباط الوثيق بين مؤسسة الدولة واحتكار وسائل العنف، بمعنى وسائل العنف المتفوقة على أية وسائل عنف أخرى متاحة للشعب. ولكن تعريف فيبر، كما هو واضح، أخذ في الاعتبار الطبيعة القمعية للدولة وحسب، أي قدرة الدولة على السيطرة والتحكم، باعتبارها مستودع العنف الأكبر. ويغفل هذا التعريف، كما هو واضح، مقدرات الدولة الحديثة الأخرى، مثل سلاح الشرعية، الذي تتمتع به دولة ما، وفعالية الخطاب، الذي يلعب دورًا رئيسًا في عملية السيطرة والهيمنة، بدون اللجوء لأدوات العنف في أغلب الأحوال. كما يغفل التماهي المفترض بين الدولة والشعب، الذي أخذ في التجذر خلال القرنين الماضيين، سيما في الدول ذات المحتوى القومي. قبل عقود قليلة، لخص تشارلز تيللي، في مقدمة كتاب حرره حول نشوء الدولة الحديثة في المجال الأوروبي الغربي، السمات الكلية للدولة والشروط الاجتماعية المؤسسة لحداثتها، في النقاط التالية:

1. تسيطر الدولة الحديثة على مساحة أرض متصلة ومحددة، وهي مصدر الشرعية الأعلى في البلاد، بمعنى أنها مصدر القوانين والتشريعات.
2. أنها دولة تحكم مركزي، يتفوق مستوى مركزيتها وتحكمها على أي مستوى تمتعت به مؤسسة الدولة من قبل.
3. أنها مؤسسة تعلو على، وتتميز عن، أية مؤسسة اجتماعية أخرى.
4. أنها تستطيع فرض ادعاء السيطرة باحتكارها للقوة الفائقة داخل مناطق تحكمها.
5. في الدول الغربية الديمقراطية، تكفل هذه الدولة أنماط العدالة، حق التجمع، حرية الإعلام والنشر، حق التظلم، حماية الأقليات، الدفاع عن الحياة والملكية، مبدئيًا وفي شكل عام، وليس بفعل نفوذ فرد ما أو الصلات الخاصة.

أخذ هذا النموذج للدولة في توطيد أقدامه في إسطنبول والقاهرة وتونس خلال العقود الوسيطة من القرن التاسع عشر، بسعي حثيث من رجال التحديث العثماني في العواصم الثلاث، وفي الهند والجزائر، بقوة الإدارتين الاستعماريتين البريطانية والفرنسية. وبعد قرن من الزمان، أي مع منتصف القرن العشرين، كانت مؤسسة الدولة الحديثة قد أصبحت نموذج الدولة السائد في العالمين العربي والإسلامي، بل وفي العالم ككل. وبدون أن تكون هناك مؤسسة دولة بالمعنى الحديث للدولة، يوصف البلد المعني بالفشل، ولا يُسمح له بالانضواء في النظام الدولي، ويستحيل أن يكتسب عضوية الأمم المتحدة.

كل مؤسسات الدولة الحديثة تسعى إلى الهيمنة والسيطرة على أرضها وشعبها، وكل مؤسسات الدولة تعيد إنتاج نفسها، جيلاً بعد جيل، وعصرًا بعد الآخر. لا يقتلع النظام الديمقراطي الدولة، ولا يقوض قدرتها على السيطرة والتحكم. ما يقوم به النظام الديمقراطي، بدرجات متفاوتة من بلد وثقافة وسياق إلى آخر، هو عقلنة العلاقة بين الدولة وشعبها؛ بمعنى أنه يجعل الشعب شريكًا في القرار، ويوفر للشعب فرصة دورية لمحاسبة ممثليه السياسيين، ولإدارتهم شؤون الدولة. بيد أن سمات الدولة، وعلاقة الدولة بالنظام الديمقراطي، ليست ذات طبيعة مصمتة أو ثابتة.

عندما يكون للدولة تاريخ طويل ومتصل، كما هو حال الدولة في بلدان مثل مصر وتركيا والجزائر وتونس، يصبح لهذه السمات ملامح وشروط خاصة بها، تطورت في السياق التاريخي-الجغرافي-الاجتماعي الخاص بهذه الدولة. مثلاً، تختلف دولة لم تتعرض لاحتلال أجنبي طويل، كما تركيا، في جوانب عدة، عن دولة لم تزل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمتروبول الإمبريالي، مثل تونس والجزائر. ولأن تركيا خاضت نضالاً طويلاً من أجل التحول الديمقراطي، امتد لأكثر من ستة عقود،

منذ أول انتخابات تعددية في 1950، أصبح للفكرة الديمقراطية جذور عميقة في ثقافة البلاد السياسية، بالرغم من سلسلة الانقلابات العسكرية التي عانت منها البلاد وتبلور نخبة سياسية-اجتماعية مسيطرة. مصر، التي تحكمها مؤسسة دولة حديثة راسخة، وتحتفظ بجيش وطني كبير نسبيًا، يحتل موقعًا مميزًا في بنية الدولة، كما في تركيا، تفتقد لمثل هذه التقاليد والثقافة الديمقراطية. في ثورة يناير/كانون الثاني 2011، أطاح المصريون بنظام حكم استبدادي، ورموز الطبقة الحاكمة التي مثلت ذلك النظام وتحدثت باسمه، ولكن الثورة لم تمس مؤسسة الدولة المصرية الهائلة، مترامية الأطراف.

كانت الثورة في مصر حدثًا سريعًا، ولم يكن ثمة حاجة لاصطدام كبير وملحمي بين قوى الثورة ومؤسسة الدولة. وكان من الضروري أن تبدأ، بالتالي، مباشرة بعد انتصار الثورة، عملية إصلاح شاملة لجهاز الدولة، وإخضاعها لإرادة الثورة، ولكن العملية لم تبدأ؛ أولاً، لأن البلاد اختارت إطارًا دستوريًا، أو شبه دستوري، للمرحلة الانتقالية، ولم تنتهج طريقًا ثوريًا. تنحى الرئيس مبارك عن منصبه، وسلم مقاليد الحكم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ وهو ما ارتضته البلاد وقواها السياسية. ولأسباب عديدة، ليس أقلها أهمية أن المجلس الأعلى هو أحد أهم مؤسسات الدولة، لم يكن هناك من دافع طوال المرحلة الانتقالية لإطلاق عملية الإصلاح، بأي صورة من الصور. أما السبب الثاني، فيتعلق بتلاشي لحظة الوحدة والتوافق القصيرة بين القوى السياسية، وعودة الانقسام الحاد الذي شاب الساحة المصرية السياسية قبل اندلاع الثورة، وفي صورة أكثر تفاقمًا هذه المرة. الانقسام هو سمة الاجتماع السياسي العربي-الإسلامي منذ منتصف القرن التاسع عشر، ولكنه في هذا السياق الخاص، سياق مسألة الدولة الحديثة ومعضلة إصلاحها وتطويعها، يحمل دلالة بالغة الأهمية.

كل النخب العربية، إسلامية وغير إسلامية، سواء عرّفت نفسها بالليبرالية أو القومية أو الوطنية، وليدة المناخ الذي صنعته الدولة الحديثة، بتعليمها وقضائها ودستورها وثقافتها وفنونها. ولكن علاقة هذه النخب بالدولة ليست من نمط واحد، ونظرة الدولة إلى هذه النخب ليست واحدة. لعقود طوال، نظرت الدولة إلى القوى الإسلامية السياسية باعتبارها قوى خارجية، معارضة راديكالية، مكانها هو الهامش البعيد في أحسن الأحوال؛ وهذا ما جعل فوز مرسي بالرئاسة انقلابًا صارخًا على ميراث الدولة الحديثة وعلاقتها بالتيار الإسلامي السياسي. بفعل الانقسام السياسي الفادح بعد انتصار الثورة، لم تتشكل قوة ضغط كافية أثناء حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإصلاح الدولة وتطويعها للحكم الديمقراطي الذي جاءت به ثورة يناير/كانون الثاني.

بمجيء مرسي للرئاسة، أصبح الانقسام السياسي حجر عثرة كبير في طريق عملية الإصلاح. كان مرسي يدرك أن عملية إصلاح الدولة وتطويعها هي المهمة الكبرى لرئاسته، وأنها تفوق في أهميتها وإلحاحها مواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية-العامة. وكان يدرك، على الأرجح، حقيقة رؤية الدولة لرئاسته. ولكنه كان مقيدًا، هو أيضًا، بالمسار القانوني-الدستوري الذي اختارته البلاد، أو وجدت نفسها تختاره، بعد الإطاحة بالنظام السابق. كما أن حالة الانقسام السياسي الفادح، وانحياز القوى السياسية الليبرالية وشبه الليبرالية، القومية والوطنية-المصرية التقليدية، لجهاز الدولة القديم، فرض قيودًا إضافية. ولذا، فقد جاءت خطوات الإصلاح بطيئة ومتعثرة؛ وتحولت في كل خطوة منها إلى أزمة سياسية طاحنة في البلاد.

يحمل هذا الكيان الهائل، الذي نصفه بصورة تجريدية بالدولة، روحًا خاصة به، ويحتفظ بخطاب وتقاليد ومواريث خاصة، تؤسس معًا لشبكة بالغة التعقيد من المصالح، أو تصور المصلحة. وليس من السهل لتيار سياسي غريب على مؤسسة الدولة، تيار اعتُبر لعقود طوال خارجيًا وهامشيًا أو خصمًا معاديًا، أن ينتقل من الهامش إلى المتن، ويمسك بالتالي بمقاليد الدولة. الحقيقة، أن الانتقال كان نظريًا وحسب، أو كان قانونيًا، دستوريًا، ولم يصبح فعليًا بعدُ في نهاية عام مرسي الرئاسي الأول. وبتصاعد مخاوف الدولة من الوافد الغريب إلى رئاستها، وجدت حليفًا ما في القوى الليبرالية والقومية والوطنية-

المصرية، التي رأت بدورها، في خضم الانقسام والصراع السياسيين، أن حضن الدولة، مهما كانت انتقاداتها السابقة لها، أكثر مدعاة للاطمئنان من وجود الإسلاميين في الحكم. هذا الاصطفاف هو الذي ولّد لحظة الثالث من يوليو/تموز، وخطوة الدولة السافرة لاستعادة سيطرتها ودورها المهيمن.

ما بعد الانقلاب

أُعلن الانقلاب عبر كلمة ألقاها الجنرال عبد الفتاح السيسي، القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع، مساء يوم 3 يوليو/تموز. ألقى الجنرال السيسي كلمته محاطًا بأرفع شخصيتين دينيتين في البلاد، شيخ الأزهر وبطريرك الكنيسة القبطية، وعدد من كبار ضباط الجيش، ود. محمد البرادعي عن جبهة الإنقاذ، واثنين من نشطي حركة تمرد، التي كانت دعت لمظاهرات 30 يونيو/حزيران ضد الرئيس مرسي، ورئيس حزب النور السلفي. أُريدَ بالمشهد أن يعبّر عن التفاف وطني وتوكيد أن ما يحدث ليس انقلابًا عسكريًا. وقد جاء الإعلان الذي تلاه الجنرال محملاً بوعود العودة إلى مسار ديمقراطي، يفسح المجال لكافة القوى السياسية، والرغبة في إجراء مصالحة وطنية.

كان يمكن، بالطبع، أن ينجح مخطط 3 يوليو/تموز في تسويق أهدافه الديمقراطية الإصلاحية، ولكن سلسلة من التطورات والإجراءات، يرجع بعضها إلى قادة الانقلاب، وبعضها الآخر إلى قوى خارج سيطرتهم، عملت معًا على إبراز الطابع العسكري للنظام الجديد، وعلى تقويض جهود تأسيس شرعية للنظام الجديد، وإفشال محاولات صناعة استقرار سياسي جديد:

1. أن مرسي رفض التنازل عن الرئاسة، كما فعل الرئيس مبارك مساء 11 فبراير/شباط 2011.

2. أن خارطة الطريق التي أعلنها الفريق السياسي مساء يوم 3 يوليو/تموز لم تتضمن تعيين رئيس جمهورية مؤقت وحسب (في إيحاء غير نصي إلى الإطاحة بالرئيس مرسي)، ولكن أيضًا تعليق العمل بدستور 2012، وحل مجلس الشورى المنتخب، الذي كان الهيئة التشريعية الوحيدة في البلاد. كما اتضح بعد ذلك أن الرئيس مرسي وعددًا من مساعديه تم اعتقالهم بصورة غير شرعية.

3. أدى الاختلاف بين أركان نظام 3 يوليو/تموز حول فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، إلى استقالة د. محمد البرادعي، نائب رئيس الجمهورية المؤقت، مساء يوم 14 أغسطس/آب الدموي. كان البرادعي أهم شخصية مدنية في النظام الجديد، عملت من البداية على تسويغ الإطاحة بالرئيس المنتخب وعلى فتح قنوات الاتصال بين النظام والعواصم الغربية. باستقالة البرادعي، لم تعد هناك من شخصية ذات وزن يمكن أن توفر غطاء مدنيًا ودوليًا للنظام.

4. لم يحتل ضباط الجيش مناصب ظاهرة في النظام الجديد، وقد اختير رئيس المحكمة الدستورية العليا، رئيسًا للجمهورية المؤقت، في خطوة دستورية اعتبارية؛ كما اختير رئيس وزراء مدني؛ ولكن كافة المسؤولين العرب والغربيين الذين زاروا القاهرة بعد 3 يوليو/تموز، سواء للتعرف على الوضع الجديد أو للتوسط، اكتشفوا أن الفريق السيسي هو رجل النظام القوي وأنه صاحب القرار الرئيس في تقرير خطوات النظام.

5. تضمنت خارطة طريق الفريق السيسي توجهًا لتعديل الدستور، وقد تشكلت فيما بعد لجنة معينة من الرئيس المؤقت، من عشرة من الخبراء، لوضع التعديلات، على أن يكون للجنة أخرى من خمسين ممثلاً للقوى السياسية

والمدنية والنقابية والهيئات الدينية إقرار الصيغة النهائية للدستور المعدل، وطرحه من ثم للاستفتاء. انتهت لجنة العشرة بالفعل من التعديلات في 25 أغسطس/آب، واتضحت بالتالي الوجهة الدستورية للنظام الجديد، مثل إعادة ميزانية القوات المسلحة إلى وضعها السري السابق؛ وإلغاء مواد الدستور ذات المحتوى الإسلامي، بما في ذلك المادة 219 التي قُصد بها تفسير مبادئ الشريعة الإسلامية الواردة في المادة الثانية؛ وإلغاء المادة التي شرعت لتشكيل هيئة وطنية لمكافحة الفساد... إلخ.

6. شهدت البلاد طوال الأسابيع التالية للإعلان عن خارطة الطريق حملة اعتقالات واسعة لقيادات وكوادر الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة، وحزب الوسط، والجماعة الإسلامية، والقوى الأخرى المشاركة، بقرار من النيابة واتهامات غير منطقية في بعض الحالات، وبغير قرار من النيابة في حالات أخرى. سبقت حملة الاعتقالات الفض الدموي لاعتصامي رابعة والنهضة، واستمرت بعد الفض. ولكن مواكبة الاعتقالات لاستخدام أجهزة الدولة وسائل عنف قصوى في مواجهة معارضيها، أدخل البلاد إلى أجواء من الخوف.

في المقابل، وبالرغم من التوقعات المبكرة بأن أوضاع البلاد ستستقر سريعًا، وأن القوى السياسية المعارضة للإطاحة بالرئيس وخارطة طريق 3 يوليو/تموز سرعان ما ستقبل بالأمر الواقع، وتلتحق بالعملية السياسية الجديدة، فإن الحركة الشعبية المعارضة، بقيادة تحالف القوى السياسية المسمى التحالف الوطني لدعم الشرعية، استمرت بلا هوادة. واجه النظام جموع المحتشدين في رابعة العدوية بمجزرة مبكرة، عندما حاولوا الاعتصام أمام نادي الحرس الجمهوري، في 5 يوليو/تموز، الذي أشيع أن الرئيس مرسي محتجز فيه. ويُعتقد أن الهجوم الدموي الذي تعرض له المحتشدون أمام النادي شاركت فيه قوات خاصة من الجيش وقوات أمن. في 8 يوليو/تموز، تعرض المعتصمون برابعة العدوية لهجوم دموي ثان تعهدته قوات الأمن، عندما حاولوا توسيع نطاق منطقة الاعتصام إلى جوار نصب الجندي المجهول، القريب من ميدان رابعة العدوية.

ليس ثمة شك في أن الاستخدام المفرط لوسائل العنف ضد حشود المعارضين قُصد به أولاً وضع نهاية سريعة لحركة التظاهرات المعارضة التي فاجأت قادة النظام الجديد، وعندما فشل العنف في إخماد حركة المعارضة، لجأت السلطات الأمنية إلى مقاربة مزدوجة من حملة الاعتقالات واسعة النطاق، والتعامل الجذري مع الاعتصامين الرئيسين بالقاهرة الكبرى: ميدان رابعة العدوية وميدان النهضة. نُفّذت عملية فض الاعتصامين بقسوة بالغة وغير مسبوقة في تاريخ مصر الحديث، استمرت طوال نهار الأربعاء 14 أغسطس/آب، وانتهت بمقتل آلاف من المعتصمين وإصابة آلاف أُخَر.

بيد أن فض اعتصامي القاهرة الكبرى لم يأت بالنتائج التي توخاها قادة النظام؛ فقد عادت حركة الاحتجاج والتظاهر بقوة وتصميم بالغين، لتطول كافة أنحاء البلاد، مستخدمة تكتيكات حراك في الشارع جديدة. أدت أساليب نشر العنف الدموي المتكررة، والشعور المتسع بهيمنة مناخ من القمع على البلاد، إلى انفضاض كتل وتيارات إضافية عن النظام، ومع نهاية أغسطس/ آب، أصبحت حركة المعارضة الشعبية اليومية تجتذب قطاعات شعبية متزايدة، لا يمكن حسبانها على القوى الإسلامية.

ثمة احتمالات أربعة رئيسة لما يمكن أن تتجه إليه أوضاع مصر:

1. أن يستطيع نظام 3 يوليو/تموز توطيد أقدامه، واستعادة الاستقرار، بقوة السلاح وأساليب القمع المختلفة، بغض النظر عن نجاحه في إقناع أغلبية المصريين بشرعيته. هذا هو السيناريو الذي كان قادة النظام الجديد يأملون تحققه؛ ولكن استمرار حركة الاحتجاج الشعبية، من ناحية، ولجوء النظام إلى العنف لقمع هذه الحركة؛ إضافة إلى إخفاق مسؤولي النظام الجديد في محاولات كسب تأييد دولي وإقليمي واسع، يجعل هذا الاحتمال الأضعف. وباستمرار حالة عدم الاستقرار، ستتفاقم أزمة البلاد المالية/الاقتصادية المستحكمة، وتنشأ حالة تفاعل طردي بين السياسي والاقتصادي.

2. أن يتم التراجع كلية عن الانقلاب وجملة الإجراءات التي اتخذها نظام 3 يوليو/تموز منذ الإطاحة بمرسي. مثل هذا الاحتمال لا يمكن تحققه بدون قرار من القيادة العامة للقوات المسلحة، القوة المسيطرة في النظام الجديد، ويتطلب تصاعدًا واتساعًا كبيرًا للحركة الشعبية، وتفاقمًا متزايدًا للأزمة المالية/الاقتصادية، وضغوطًا خارجية ملموسة. وبالرغم أن الظروف لم تنضج بعد لتحقق هذا السيناريو، فليس من الحكمة استبعاد إمكانية تحققه في المستقبل.

3. أن يتم التوصل إلى توافق تفاوضي بين مسؤولي النظام الجديد، سيما قيادة القوات المسلحة، من جهة، والتحالف الوطني لدعم الشرعية، الذي يقود حركة المعارضة الشعبية، من جهة أخرى. كانت المحاولة الأولى للتوصل إلى حل تفاوضي قد تعهدتها وساطة خارجية في الأسبوع الأول من أغسطس/آب، ضمت نائب وزير الخارجية الأميركية، ومسؤول الاتحاد الأوروبي في جنوب المتوسط، ووزير الخارجية القطري. حاول الوسطاء إقناع الأطراف بقبول عدد من الإجراءات التي تساعد على تهيئة الأجواء للتفاوض حول حل للأزمة. ولكن المعلومات الشحيحة التي رشحت من تلك المحاولة تشير إلى أن الفريق السيسي كان من رفض مبادرة الإجراءات. وقد نُشرت تقارير في الأسبوع الأخير من أغسطس/آب حول مبادرة أكثر تفصيلاً، يعمل عليها الأتراك والأوروبيون والأميركيون، واتصالات تجري مع السعودية والإمارات، الدولتين العربيتين المؤيدتين للانقلاب. ولكن ليس هناك ما يدل إلى انطلاق مسار تفاوضي جاد. لتحقق مثل هذا الاحتمال، لابد أن يصل قادة النظام الجديد إلى قناعة بعجزهم عن تأسيس مستوى الشرعية والاستقرار الضروريين، وأن يصل التحالف الوطني لدعم الشرعية إلى قناعة بأنه غير قادر على هزيمة النظام الانقلابي والعودة بالبلاد إلى ما قبل 3 يوليو/تموز.

4. أن تنحدر البلاد إلى حالة أعمق وأكثر تفاقمًا من عدم الاستقرار السياسي، المصحوب انفجار متسع للعنف المسلح. في حال فشلت محاولات التوصل إلى اتفاق تفاوضي، واتجه النظام الجديد إلى إقصاء الإخوان المسلمين والقوى السياسية المتحالفة معهم، سواء بصورة دستورية–قانونية، أو غير ذلك، فستدخل مصر مرحلة غير منظورة النهاية من عدم الاستقرار السياسي، المثقل بمناخ من القمع والإرهاب السياسيين. وبالرغم من أن حالات العنف المسلح التي تشهدها البلاد لم تزل محدود، وتسجل فقط في سيناء، حيث تتواجد جماعات مسلحة مناهضة للدولة منذ سنوات، إضافة إلى بعض محافظات جنوب مصر، وأن الإخوان وحلفاءهم قاطعون في الحفاظ على سلمية الحراك الشعبي، فمن غير المستبعد تصاعد معدلات العنف المسلح. مصر بلد كبير سكانًا، وليس كل الشرائح

المسيسة منضوية في صفوف الأحزاب والقوى السياسية، أو أنها تنصاع لأوامرها وتوجهاتها، وهناك في أوساط التيار الإسلامي شعور عميق بالمظلومية، يواكب نداءات أخرى بالثأر من قوات الأمن وما أوقعته من ضحايا في صفوف المتظاهرين السلميين. والمؤكد أنه إن سارت البلاد إلى هذا الاتجاه، فإن تدهور أوضاع مصر السياسية والأمنية سينعكس على المحيط العربي كله.

انتهى